

د . بشير الشريف شمس الدين / د . لعقار سميرة

# قانون المرفق العمومي

دراسة في البناء التصوري والنظام القانوني للمرفق العمومي



دار القدي



عنوان الكتاب: **قانون المرفق العمومي**

اسم المؤلف: **بشير الشريف شمس الدين  
لعقابي سميحة**

الحجم: 22 × 15

عدد الصفحات: 368

© منشورات **دار الهدى**, 2023

ISBN: 978 - 9947 - 76 - 186 - 1

الإيداع القانوني: **جانفي**, 2023

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

المنطقة الصناعية ص ب 193 عين مليلة - الجزائر  
الهاتف: 032. 50. 63. 60 / 032. 50. 63. 59  
الفاكس: 032. 50. 63. 61  
النقال: 07. 70. 89. 83. 72 / 07. 70. 89. 83. 71

@ darelhouda@yahoo.fr

www.darelhouda.com

facebook.com/darelhoudalg

twitter.com/darelhoudalg

**دار الهدى**  
للطباعة والنشر والتوزيع

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوب وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من الناشر

# فهرس

05 ..... مقدمة

## الفصل الأول

### البناء التصوري للمرفق العمومي

المبحث الأول: الأصول التاريخية للمرفق العمومي في نظرية القانون الإداري ..... 09

المطلب الأول: قرار Blanco لسنة 1873: شهادة ميلاد المرفق العمومي ..... 09

الفرع الأول: قرار Blanco: الوقائع والمضمون : ..... 09

الفرع الثاني: قرار Blanco: الأهمية ..... 11

المطلب الثاني Léon DUGUIT ومدرسة Bordeau : التصورين

الايدولوجي والقانوني للمرفق العمومي ..... 13

الفرع الأول: Léon DUGUIT والتصور الايدولوجي للمرفق العمومي ..... 13

الفرع الثاني: مدرسة Bordeau والتصور القانوني للمرفق العمومي ..... 15

المبحث الثاني: مفهوم المرفق العمومي ..... 18

المطلب الأول: صعوبة وضع تعريف للمرفق العمومي ..... 18

الفرع الأول: الطابع الايدولوجي للمرفق العمومي: عامل مؤسس

لذاتية المفهوم ..... 19

الفرع الثاني: الطابع متعدد المعاني لمفهوم المرفق العمومي ..... 21



- الفرع الأول: دور المرفق العمومي في تعريف المفاهيم المفتاحية للقانون الإداري ..... 51
- الفرع الثاني: دور المرفق العمومي في تحديد نطاق اختصاص القاضي الإداري ..... 57
- المطلب السادس: مفهوم المرفق العمومي في قانون الاتحاد الأوروبي: الانقلاب على التصور «الفرنسي» الكلاسيكي للمفهوم ..... 58
- الفرع الأول: فلسفة قانون الاتحاد الأوروبي لمفهوم المرفق العمومي ..... 58
- الفرع الثاني: أنواع المرافق العمومية في قانون الاتحاد الأوروبي ..... 63
- المبحث الثالث: علاقة قانون المرافق العمومية بفروع القانون الأخرى ..... 70
- المطلب الأول: علاقة قانون المرافق العمومية بفروع القانون العام ..... 70
- الفرع الأول: قانون المرافق العمومية والقانون الدستوري ..... 71
- الفرع الثاني: قانون المرافق العمومية والقانون المالي ..... 74
- الفرع الثالث: قانون المرافق العمومية والقانون العام الاقتصادي ..... 76
- المطلب الثاني: علاقة قانون المرافق العمومية بفروع القانون الخاص ..... 77
- الفرع الأول: قانون المرافق العمومية والقانونين التجاري والمدني ..... 78
- الفرع الثاني: قانون المرافق العمومية والقانون الجزائي ..... 79
- الفرع الثالث: قانون المرافق العمومية وقانون المنافسة ..... 81
- المبحث الرابع: أنواع المرافق العمومية ..... 87
- المطلب الأول: التصنيف الثنائي للمرافق العمومية إلى مرافق عمومية ذات طابع إداري ومرافق عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ..... 88

الفرع الأول: القيمة المعيارية للتمييز بين المرافق العمومية ذات الطابع الإداري والمرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ..... 88

الفرع الثاني: معايير التمييز بين المرافق العمومية ذات الطابع الإداري والمرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ..... 90

المطلب الثاني: نتائج التمييز بين المرافق العمومية ذات الطابع الإداري والمرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري:  
تباين النظام القانوني للمرافق العمومية ..... 97

الفرع الأول: النظام القانوني للمرافق العمومية ذات الطابع الإداري ..... 97

الفرع الثاني: النظام القانوني للمرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ..... 102

## الفصل الثاني

### القواعد المتعلقة بإنشاء وإلغاء المرفق العمومي

المبحث الأول: القواعد المتعلقة بإنشاء المرفق العمومي ..... 109

المطلب الأول: الاختصاص بإنشاء المرافق العمومية ..... 109

الفرع الأول: اختصاص الدولة بإنشاء المرافق العمومية ..... 109

الفرع الثاني: اختصاص الجماعات المحلية بإنشاء المرافق العمومية ..... 113

الفرع الثالث: اختصاص المؤسسات العمومية بإنشاء المرافق العمومية ..... 117

المطلب الثاني: اجراءات انشاء المرافق العمومية ..... 117

الفرع الأول: اجراءات انشاء المرافق العمومية من طرف الدولة ..... 117

الفرع الثاني: اجراءات انشاء المرافق العمومية من طرف الجماعات المحلية ..... 119



- المبحث الثاني: القواعد المتعلقة بإلغاء المرافق العمومية ..... 120
- المطلب الأول: أسباب إلغاء المرافق العمومية ..... 120
- المطلب الثاني: سلطة إلغاء المرفق العمومي بين التقدير والتقييد ..... 121
- المطلب الثالث: الاختصاص بإلغاء المرافق العمومية ..... 122
- الفرع الأول: الاختصاص بإلغاء المرافق العمومية الوطنية ..... 122
- الفرع الثاني: الاختصاص بإلغاء المرافق العمومية المحلية ..... 123
- الفرع الثالث: الاختصاص بإلغاء المرافق العمومية المنشأة من طرف  
المؤسسات العمومية ..... 124
- المطلب الرابع: الآثار القانونية المترتبة على إلغاء المرافق العمومية ..... 124
- الفرع الأول: آثار الإلغاء في مواجهة عقود المرفق ..... 124
- الفرع الثاني: آثار الإلغاء في مواجهة أعوان المرفق ..... 125
- الفرع الثالث: آثار الإلغاء في مواجهة أملاك المرفق ..... 129

## الفصل الثالث

### مبادئ سير المرفق العمومي

- المبحث الأول: المبادئ الكلاسيكية لسير المرفق العمومي ..... 133
- مطلب تمهيدي: القيمة المعيارية للمبادئ الكلاسيكية لسير المرفق العمومي ..... 133
- المطلب الثاني: مبدأ استمرارية المرفق العمومي ..... 134
- الفرع الأول: مضمون مبدأ استمرارية المرفق العمومي ..... 135
- الفرع الثاني: أسس مبدأ استمرارية المرفق العمومي ..... 136



- 137 ..... الفرع الثالث: النتائج القانونية لمبدأ استمرارية المرفق العمومي
- 149 ..... المطلب الثاني: مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية
- 149 ..... الفرع الأول: مفهوم مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية
- 150 ..... الفرع الثاني: المستفيدين من مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية
- 251 ..... الفرع الثالث: مظاهر مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية
- 154 ..... الفرع الرابع: تفعيل مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية
- 157 ..... المطلب الثالث: مبدأ قابلية المرافق العمومية للتكيف
- 157 ..... الفرع الأول: مدلول مبدأ قابلية المرافق العمومية للتكيف
- 157 ..... الفرع الثاني: النتائج القانونية لمبدأ القابلية للتكيف
- 161 ..... المطلب الرابع: مبدأ حياد المرفق العمومي
- 161 ..... الفرع الأول: مضمون مبدأ حياد المرفق العمومي
- 163 ..... الفرع الثاني: القيمة المعيارية لمبدأ حياد المرفق العمومي
- 163 ..... المطلب الخامس: مبدأ مجانية المرفق العمومي؟
- 165 ..... المبحث الثاني: المتطلبات الجديدة لسير المرفق العمومي
- 165 ..... المطلب الأول: متطلب شفافية سير المرفق العمومي
- 166 ..... الفرع الأول: مفهوم شفافية سير المرفق العمومي
- 167 ..... الفرع الثاني: المستفيدين من مبدأ شفافية سير المرفق العمومي
- 172 ..... الفرع الثالث: حدود شفافية سير المرفق العمومي
- 173 ..... المطلب الثاني: متطلب المشاركة في تسيير المرفق العمومي



- الفرع الأول: مدلول مبدأ المشاركة في تسيير المرفق العمومي ..... 174
- الفرع الثاني: المستفيدين من حق المشاركة في تسيير المرفق العمومي ..... 174
- المطلب الثالث: متطلب جودة المرفق العمومي ..... 177
- الفرع الأول: مفهوم جودة المرفق العمومي ..... 177
- الفرع الثاني: متطلب الجودة والمرافق العمومية ذات الطابع الإداري ..... 179
- الفرع الثالث: متطلب الجودة والمرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ..... 180
- الفرع الرابع: النفاذ للمرفق العمومي كبعد مشترك للجودة ..... 181

## الفصل الرابع

### طرق تسيير المرفق العمومي

- مبحث تمهيدي: حرية اختيار نمط تسيير المرفق العمومي ..... 184
- المطلب الأول: حرية الاختيار المبتدأ لنمط تسيير المرفق العمومي ..... 184
- المطلب الثاني: حرية التغيير اللاحق لنمط تسيير المرفق العمومي ..... 186
- المبحث الأول: تسيير المرفق العمومي من طرف شخص عمومي ..... 187
- المطلب الأول: التسيير العمومي المباشر للمرفق العمومي (الاستغلال المباشر) ... 187
- الفرع الأول: مفهوم الاستغلال المباشر وأشكاله ..... 187
- الفرع الثاني: مجال تطبيق نمط الاستغلال المباشر ..... 189
- الفرع الثالث: الوسائل المرصودة للاستغلال المباشر ..... 192
- المطلب الثاني: التسيير العمومي غير المباشر للمرفق العمومي (المؤسسة العمومية) ... 193



- 193 ..... الفرع الأول: مفهوم المؤسسة العمومية
- 195 ..... الفرع الثاني: أنواع المؤسسات العمومية
- 198 ..... الفرع الثالث: الاختصاص بإنشاء وإلغاء المؤسسات العمومية
- 201 ..... الفرع الرابع: مبادئ عمل المؤسسة العمومية
- 203 ..... الفرع الخامس: تنظيم المؤسسة العمومية
- 206 ..... الفرع السادس: النظام القانوني للمؤسسة العمومية
- 210 ..... الفرع السابع: الرقابة على المؤسسة العمومية
- 214 ..... المطبعت الثالث: تسيير المرفق العمومي من طرف شخص خاص
- 214 ..... مطلب تمهيدي: دوافع اللجوء إلى التسيير الخاص للمرفق العمومي
- 215 ..... المطلب الأول: التأهيل الانفرادي للشخص الخاص لتسيير المرفق العمومي
- 215 ..... الفرع الأول: نطاق التأهيل الانفرادي
- الفرع الثاني: الأداة القانونية للتأهيل الانفرادي والمرافق العمومية
- 218 ..... القابلة لأن تكون محلا له
- 219 ..... الفرع الثالث: النتائج القانونية للتأهيل الانفرادي
- المطلب الثاني: التأهيل التعاقدى للشخص الخاص لتسيير المرفق العمومي
- 220 ..... (تفويض المرفق العمومي)
- 220 ..... الفرع الأول: مفهوم تفويض المرفق العمومي
- 234 ..... الفرع الثاني: أشكال تفويض المرفق العمومي
- 239 ..... الفرع الثالث: إبرام اتفاقية تفويض المرفق العمومي



- الفرع الرابع: ..... 247
- المطلب الثالث: تسيير المرفق العمومي من طرف مؤسسة عمومية اقتصادية ... 253
- الفرع الأول: مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية ..... 253
- الفرع الثالث: النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية ..... 258
- الفرع الرابع: إنشاء وانقضاء المؤسسة العمومية الاقتصادية ..... 260
- الفرع الخامس: تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية وعلاقتها بالدولة ..... 266

## الفصل الخامس

### سياسة عصرنة المرفق العمومي

- المبحث الأول: الأسباب المحفزة لسياسة عصرنة المرفق العمومي ..... 287
- المبحث الثاني: أبعاد عصرنة المرفق العمومي ..... 288
- المطلب الأول: البعد التنظيمي لعصرنة المرفق العمومي ..... 288
- الفرع الأول: التمييز داخل أنشطة المرافق العمومية بين الوظائف الاستراتيجية والوظائف العملية ..... 288
- الفرع الثاني: نزع المادية عن خدمات المرافق العمومية (الإدارة الالكترونية) .. 289
- الفرع الثالث: ضبط علاقة المرفق العمومي بالسوق ..... 300
- المطلب الثاني: البعد العلائقي لعصرنة المرفق العمومي ..... 301
- الفرع الأول: عصرنة العلاقات بين المرفق العمومي وأعوانه ..... 301
- الفرع الثاني: عصرنة العلاقات بين المرفق العمومي ومستعمليه ..... 304
- المبحث الثالث: الإطار المؤسسي لعصرنة المرفق العمومي ..... 307



- المطلب الأول: المرصد الوطني للمرفق العام ..... 307
- الفرع الأول: تعريف المرصد الوطني للمرفق العام ..... 307
- الفرع الثاني: تنظيم وسير المرصد الوطني للمرفق العام ..... 308
- الفرع الثالث: مهام واختصاصات المرصد الوطني للمرفق العام ..... 310
- المطلب الثاني: وسيط الجمهورية ..... 312
- الفرع الأول: تعريف وسيط الجمهورية ..... 312
- الفرع الثاني: المركز القانوني لوسيط الجمهورية ..... 313
- الفرع الثالث: مجال تدخل وسيط الجمهورية وشروط تدخله ..... 314
- الفرع الرابع: سلطات وسيط الجمهورية ..... 316

## الفصل السادس

### ضبط المرافق العمومية

- المبحث الأول: المرافق العمومية الشبكية في مواجهة السوق: من الاحتكار التقليدي إلى الانفتاح التدريجي على المنافسة ..... 321
- المطلب الأول: التنظيم الاحتكاري التقليدي للمرافق العمومية الشبكية ..... 321
- المطلب الثاني: الانفتاح التدريجي للمرافق العمومية الشبكية على المنافسة ..... 323
- المبحث الثاني: ضبط المرافق العمومية الشبكية في ظل انفتاحها على المنافسة:  
ضرورة اقتصادية واجتماعية ..... 325
- المطلب الأول: ضبط المرافق العمومية الشبكية: المفهوم، الشرعية والمبادئ ..... 325
- الفرع الأول: مفهوم ضبط المرافق العمومية الشبكية وأسس شرعيته ..... 326



- 332 ..... الفرع الثاني: مبادئ ضبط المرافق العمومية الشبكية
- 335 ..... المطلب الثاني: صور ضبط المرافق العمومية الشبكية
- 335 ..... الفرع الأول: الضبط القطاعي للمرافق العمومية الشبكية.. وسيلة لبناء المنافسة
- 338 ..... الفرع الثاني: الضبط الأفقي للمرافق العمومية الشبكية.. وسيلة للحفاظ على المنافسة
- 340 ..... المطلب الثالث: سلطات الضبط المستقلة: فاعل مؤسستي لضبط المرافق العمومية الشبكية
- 340 ..... الفرع الأول: الخصوصيات المؤسسية لسلطات الضبط المستقلة
- 343 ..... الفرع الثاني: الخصوصيات الوظيفية لسلطات ضبط المرافق العمومية
- 345 ..... قائمة المراجع



## هذا الكتاب

يشكل المرفق العمومي من الناحية الايديولوجية أحد أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، أما من الناحية القانونية، فيعتبر المرفق العمومي أحد المفاهيم التأسيسية في مادة القانون الإداري، حيث كثيرا ما يركز عليه القاضي الإداري في تبرير اختصاصه بالنزاع الإداري وتأسيس تطبيق القواعد الاستثنائية وغير المألوفة للقانون الإداري. رغم هذه الأهمية الايديولوجية والقانونية للمرفق العمومي، إلا أن هذا الأخير لا زال يشكل أحد أكثر المفاهيم ضبابية وحركية، حيث لم يقع إلى حد اليوم الاتفاق حول مفهوم قانوني موحد له، كما لحقت مفهومه ونظامه القانوني تحولات عميقة تعكس مرونته وقدرته على التكيف المستدام مع السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدولة محددة في وقت محدد.

يتناول المؤلف بالتأصيل والتحليل البنائين التصوري والقانوني للمرفق العمومي في سياقهما المعاصر، وذلك في ستة فصول موسومة كما يلي:

- البناء التصوري للمرفق العمومي (الفصل الأول)؛
- القواعد المتعلقة بإنشاء وإلغاء المرفق العمومي (الفصل الثاني)؛
- مبادئ سير المرفق العمومي (الفصل الثالث)؛
- طرق تسيير المرفق العمومي (الفصل الرابع)؛
- سياسة عصرنة المرفق العمومي (الفصل الخامس)؛
- ضبط المرافق العمومية (الفصل السادس).

ISBN978-9947-76-186-1



9 789947 761861 >